الفصل الرابع
الجريمة والتفكك الاجتماعي
من التفسخ إلى التهميش

obeikan.com

كلما مال المجتمع إلى التحفظ والتقييد من حرية الفرد وندرت قيم الشفافية والمسألة والفرص الاقتصادية المتاحة أمام الفرد؛ كلما كان الفرد أكثر ميلاً إلى التمرد على أوضاع المجتمع والخروج عليه بحثاً عن فرص أفضل لتحقيق طموحاتهم الحياتية.

تمهيد :

لا شك أن الفشل في أداء الوظيفة الاجتماعية يؤثر بشدة فى سياق الجريمة ومسبباتها؛ فلا يمكن فهم الجريمة إلا من خلال التعرف على مستويات الأداء الوظيفي سواء أكانت فاشلة أو تتم على وجه سليم وصحيح، كما أن سوء التنظيم الاجتماعي نفسه قد يلعب دوراً كبيرًا في تصعيد فئة أو جماعات على حساب أُخريات؛ ما يُسهم فعلاً وقولاً في زيادة حدة التهميش الاجتماعي؛ ويوغر صدور و قلوب الفئات الاجتماعية المهمشة الأخرى . ومن الأمثلة الحية للفشل فى الوظيفة الاجتماعية، حدوث مايسمى بالتهميش أو الاستبعاد الاجتماعي، اذ أن إعاقة الفرد أو الجماعة في الوصول للفرص الحياتية والمعيشية المرغوبة ليتساوى مع الغير تعد من ضمن المسببات الرئيسية لحدوث الجريمة على المستويين الإقليمي والعالمي، وكلما كانت عمليات التهميش الاجتماعي قوية أو واسعة النطاق كلما كانت علاقات الجريمة اكبر وأكثر قوة فى المجتمع .

ويرى عالم الاجتماع الأمريكي توريستن سللين أن التفكك الاجتماعي يلعب دوراً قوياً في نمو الظاهرة الإجرامية، ويرى من خلال نظريته هذه أن التفكك الاجتماعي و ضعف التناسق والانسجام في المجتمع الذي يعاني من صورة تصارع القيم من الجماعات المختلفة هو السبب الحقيقي الكامن وراء تزايد نسبة الإجرام في المجتمعات المتقدمة حضارياً، ويعتبر سوء التنظيم الاجتماعي أو التحلل الاجتماعي أو التفسخ الاجتماعي، عنصر لا بد من دراسته للتعرف على العلاقة الحتمية بين الجريمة والمجتمع ، وعند الأخذ بالنظريات المفسرة للجريمة نجد أن التحلل أو سوء التنظيم الاجتماعي يعبر عن حالة مقارنة حيث يشير إلى أن البنية الاجتماعية والعلاقات القائمة في المجتمع لا تسير حسبما هو متوقع لها أو كما يجب أن تكون، وبالتالي تعتبر الجريمة نتاج أو فرز طبيعي لحالة الاضطراب التنظيمي التي يمر بها المجتمع آنذاك .وكما أن التنظيم أو الأداء الوظيفي الاجتماعي يفترض أن تكون جملة العلاقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع تسعى لتحقيق غايات محددة وتسير طبقا لمعايير مجتمعية وثقافية متفق

عليها بين العامة ، وعلى نفس الشاكلة نجد أن التحلل الوظيفي يعكس غياب للتنظيم المجتمعي مما يؤدي إلي ترك فراغ كبير تتسرب من خلاله الجريمة بكافة أدواتها وعلاقاتها وخيارتها بسهولة بالغة .

ومع التطورات والتغييرات التنموية التي تمر بها الكثير من البلدان النامية ، نجد أن هذه التنمية غالبا ما تكون مصحوبة بتحولات كبيرة وكثيرة تؤثر على البنية التنظيمية للمجتمع ذاته ، حيث تطفو على السطح بنيات ثقافية وتتوارى أخرى ومع حالة الاضطراب التنظيمي تتبدل الأدوار والمعتقدات والقيم وتتغاير المصالح وتتداخل العامة منها بالخاصة مما يؤدي لبروز الكثير من الأنشطة الإجرامية المخالفة للسنن والأعراف والتشريعات التي تأسس عليها المجتمع .

ومع حالة الاضطراب الاجتماعي وتحت تأثير قيم العولمة من ديمقراطية وحرية للسوق أو شفافية ، لا تستطيع الدولة أن تساير مثل هذه التغييرات الحادة مما يتسبب في النهاية في ظهور الكثير من الفجوات الاجتماعية التي تتخللها الجريمة أو تتسرب من خلالها أو من بينها . وتوجد الكثير من النظريات الاجتماعية التي تقف طويلا وكثيرا لتحليل هذه الظاهرة أي العلاقة بين التغييرات والتحولات الاجتماعية الناجمة عن عمليات التنمية وبين شيوع الجريمة على نطاق واسع وكبير وبشكل إجرامي مختلف كليّة عماّ كان يحدث سابقا ، فظهور العصابات الإجرامية ، جذب كثير من والمراهقين والشباب إلي العضوية مثل هذه التشكيلات العصابية سعيا وراء منعة أو حماية اجتماعية لا يوفرها لهم المجتمع ، وقد تكون الجريمة رد فعل من جانبين جماعات متباينة ثقافيا مع الموجود الثقافي السائد في المجتمع ، وقد تتحول الجريمة لجريمة منظّمة تعمل على وأد بنية المجتمع وتقويض أركانه ركنا بعد ركن .

وفي هذا الفصل سوف نقدم عرضا جديد لحقيقة العلاقة بين الجريمة و التفكك الاجتماعي و ذلك علي اعتبار أن الجريمة هي رد فعل طبيعي لتفكاكات اجتماعية متباينة ، وأن ممارسة الأنشطة الإجرامية هذه يؤدي بطبيعته إلي تهميش فئات اجتماعية عديدة كانت قد قادرة علي التواكب مع المعطيات السوق و النظام

الاقتصادي المتغير والتي سوف تمارس في مستقبلها القريب الجريمة كوسيلة للتعايش مع النظم الاقتصادية الأنانية المفروضة عليهم من قبل العولمة .

أولاً) العولمة وثقافة الإجرام :

لا شك أن ثمة علاقة فجة وغامضة بين العولمة والتنمية، تلك العلاقة التي تلقي بظلالها على الجريمة، فمن الشائع اليوم القول بوجود تأثير عفوي وكبير للعولمة على العلاقات الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المعاصرة حتى أن البعض يرى أن في العولمة ثورة أو نزعة راديكالية على الموروث الثقافي والعلاقات الاجتماعية التقليدية، كما تمثل العولمة أيضا تمردًا على علاقات القوة والسلطة والنفوذ ، وتؤثر قوى التهميش على الفرد أو الجماعة بحسب موقع هذا أو ذاك بالنسبة لهذه العلاقات الاجتماعية ، ومن هنا كان لزاماعلينا أن ندرس العولمة دراسة وافية للتعرف على السياق الاجتماعي « العالمي والمحلي « للجريمة بطريقة موضوعية علمية .

بحيث تشير الدراسات المعاصرة على للعولمة والسوق الحرة « النظام الرأسمالي « إلى أن مثل هذه القوى تؤثر سلبيا على قطاعات وفئات سكانية كثيرة واضعة إيّاهم في خانة الحرمان والتهميش وفارضة عليهم أيضا وضع الضحية للمجتمع « الشعور بأن المجتمع يُضحيّ به لسريان النظام والمحافظة على استقراره « ومن ثم يبرر البعض انتشار الكثير من الجرائم وصور العنف المجتمعي بأنها دلالة على وجود علاقة بين الضحية والجاني « المجتمع « أو رد فعل طبيعي من جانب الضحايا لإثبات وجود زائف ووهمي ، أو هي ثورة ورغبة في تغيير الكثير من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التمييزية في المجتمع . وأنه إذا كانت العولمة يُنظر لها اليوم على أنها عملية مستمرة لتوحيد نسق الفكر والثقافة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية ، فإن لهذا التوحيد آثارا وتبعات سلبية كبيرة من بينها على الأقل حرمان فئات سكانية كبيرة من حقها في التميز الثقافي والاجتماعي ، أو حقها في تهيئة وضعية اقتصادية مناسبة لها وباختصارفإننا نجد أن تعدد الإثنيات والقوميات في مجتمع مثل الولايات المتحدة الأمريكية ينتج عنه وجود زخم كبير من البنيات الثقافية الفرعية السائدة ،

بجوار ثقافة غربية قوية سائدة للفئة أو الطبقة الاجتماعية المهيمنة أو المسيطرة على سُدّى الحكم ، وبمرور الوقت تسود طبقة على أخريات وتهيمن ثقافة على الباقي مزيحة الأُخريات من طريقها مفسحة لنفسها الطريق وبمرور الوقت تتسيد ثقافة واحدة في المجتمع ، وتُهمّش ثقافات أخرى .

والدلالة الواضحة على هذه الهيمنة والسيطرة الثقافية هي علاقات القوة والنفوذ الجديدة في المجتمع حيث نجد أن أبناء ثقافة محددة مهيمنة في المجتمع تمتلك القدرة والنفوذ بجوار أقليّات ثقافية محدودة أو منزوعة القوة والسلطة ، ولعل هذا التحليل البسيط يلقي الضوء على ميل الثقافات الغربية والأمريكية الموجودة حاليا إلي تهميش واستبعاد الثقافات الأخرى بقوة ، أمما يؤدي الى إنشاء علاقة قوية بين الجريمة والثقافة .

ورغبة في تأسيس علاقات قوة وسلطة مستقرة في البنية الثقافية السائدة نجد أن هذه الأخيرة سرعان ما تتستر خلف تشريعات ودساتير تمكنها من الحق في السيطرة والهيمنة والتهميش للقوى ولفئات الاجتماعية الأخرى . وتتبع الجريمة بين أبناء الطبقة الثقافية المسيطرة رغبة في التعبير عن القوة و النفوذ الذي تمتلكه هذه الطبقة ، بينما تستخدمه الطبقات الثقافية المتدنية أو المهمّشة رغبة في الثورة والتمرد على هذه الأوضاع المفروضة عليهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . الخلاصة أن الجريمة ينظر لها في أحايين كثيرة على أنها أيديولوجية مناهضة و مناقضة لهيمنة ثقافية لطبقة على أُخريات أو للتقليل من عمليات التهميش الاجتماعي الدائرة .

كما يراها البعض ثورة على معايير الأخلاق الموضوعة من قبل الطبقة الاجتماعية المهيمنة ثقافيا ، فالجريمة لا تمثل سوى إخلالا بهذه المعايير ، مما يعني أن الجريمة ذات اثر أو تأثير نسبي من وجهة نظر مرتكبيها ، فما يُنظر له كجريمة كبيرة من وجهة نظر ثقافة سائدة قد تراها ثقافة فرعية أخرى على أنها ممارسات أو أنشطة الغاية منها إثبات الذات أو الدفاع عن وجودها أو علامة على تمرد قائم ومرارة بالنفوس إزاء أوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية فُرضت عليهم قهرا وعنوة . وتبعا للتحليل السابق يمكن النظر للجريمة على أنها :-

- تعبير عن حالة من الاختلاف الثقافي في المجتمع ، كما تعكس هيمنة طبقية اجتماعية وتهميش شديد لطبقات أخرى .

- ولأن الثقافة تمثل جملة من العلاقات الاجتماعية المتداخلة والمعقدة ، فإن فهم الجريمة رهن بضرورة التعرف على جذور عمليات التهميش الاجتماعي والصراع الطبقي والثقافي السائد في المجتمع والذي يغلّب واحدة على الأُخريات .

وكلما كانت البنية الثقافية السائدة تعمل على تغذية الطبقة الاجتماعية المهيمنة بالأفكار والدافعية والنفوذ كلما مالت علاقات الجريمة من البنيات الثقافية الفرعية الأخرى إلى التمرد على هذه الوضعيات المفروضة عليها؛ حيث أن إضفاء الطابع الإجرامي على نشاط أو حدث معين هو رهن بمعايير ثقافية وقيم مجتمعية سائدة تعبر بالضرورة وبدرجة كبيرة عن طبقة أو فئة اجتماعية محددة .

ثانياً) العولمة والجرائم العنصرية:

إن المدقق في نسق العدالة الجنائية في البلدان الصناعية الغنية يجد أنها أكثر ميلاً للأخذ بممارسات تمييزية ، تم ترسخها حتى باتت قاعدة عامة تطبق في غالبية دول العالم ، ومن العلامات الدالة على هذه الممارسات التمييزية ما يلي:-

- التطبيق الانتقائي للقانون ، فهنا نجد أن القانون أو التشريع ينطبق على فئة دون غيرها أو يُطبق على فئة سكانية بقسوة بالغة بينما هو ناعم نعومة الحرير على أُخريات .
- الممارسات التي تتبعها أجهزة الشرطة «التقليدية» والتي تتصف بالتحيز واللاحيادية.
- الضغوط الواقعة على الفقراء والتي تضعهم دائما في بخانة المذنبين والمتهمين .
- القيود المفروضة على سهل تقديم المساعدات القانونية للفقراء والمهمشين .
- التركيز فقط على جرائم الشوارع و لصقها دائما بالفقراء .

- تغليظ العقوبات على الجرائم التي يرتكبها الفقراء لزجرهم .
- التركيز على عقوبات الحبس والسجن للفقراء بدلاً من توقيع الغرامات المالية
- عدم الاكتراث بالظروف الأسرية والمهنية للمجرم أو المتهم إن كان فقيرا .

ومن ثم نلاحظ أن نسق العدالة الجنائية وبصورة مباشرة أو غير مباشرة يركز على تدابير وممارسات تمييزية تقع على رأس الفقير في المجتمع . فعندما يرتكب الفقير جُرما أو يُشتبه به ، سرعان ما تُتخذ التدابير القانونية والقضائية بسرعة غريبة لتوقيع أقصى العقاب عليه ، ويبرر هؤلاء ، هذا المسلك التمييزي بخشيتهم على استقرار وانضباط المجتمع ، وحتى لا تشيع الفوضى بين جنباته، ويشير البعض إلى أن التمييز الموجود في البنية التشريعية والقضائية في المجتمعات الغربية الصناعية الغنية إنما يُقصد من وراءه الحفاظ على التراكمات الرأسمالية أو الحفاظ على الموروث الرأسمالي الحالي أو المرتقب ضد ثورة الفقراء أو تمردهم على القواعد والقوانين الموجودة في المجتمع مما يعني أن القانون والتشريع الموجود يعمل بطريقة مباشرة ومقصودة على حماية طبقة على حساب أُخريات في المجتمع .

والملاحظ أيضا أن مثل هذه التدابير التمييزية كامنة في صلب البنية القانونية أو التشريعية والاجتماعية بل والبنية الثقافية أيضا ،. بحيث يصعب القضاء على التمييز بين الفقراء وغيرهم من الفئات أو الطبقات الاجتماعية الأخرى بمجرد اتخاذ تدابير أو سنّ تشريعات تنصّ على ذلك ، فبداية التغيير، من خلال التركيز على الوعي والتوعية بخطورة هذه الأسس التمييزية بين الناس ، وكيف انه ودون أن يشعر المجتمع أو الدولة تُسهم فعلا وقولا في تشجيّع هؤلاء للخروج على النظام أو المجتمع في أشكال وسلوكيات تُصنّف من قبل المجتمع على أنها إجرامية،فإذا كان المجتمع الغربي الصناعي يسير على هذه الوتيرة التمييزية « نظام عدالة جنائية غير متوازن « فإن النتيجة المؤكدة هي صعوبة تصور صياغة إستراتيجيات للحدّ من الجريمة أو للكفّ عنها ، فكيف تعمل الدولة على منع الجريمة وهي تشجّع على نشرها أو الترويج لها بممارستها المؤسسية !!

ثالثاً) الجريمة المنظمة وعولمة العنف:

وعند التطرق للحديث عن طبيعة العلاقة بين البطالة والجريمة والعولمة والمخدرات فيجب الإشارة أيضا للعلاقة بين المخدرات والجريمة من ناحية وبين البطالة والعنف المجتمعي والأسري من ناحية ثانية، على اعتبار أن العنف بصور المختلفة يمثل شكلاً من أشكال الجريمة في المجتمعات المعاصرة، فمن أهم العناصر في العلاقات الإجرامية وأشدها تاثيراً هو اختلاف مصادر القوة والنفوذ للمشاركين في الحدث الإجرامي سواء من هو قائم بالفعل أو من وقع عليه الفعل « الضحية » وعند تحليل علاقات القوة والسيطرة فيما يتعلق بتجارة وتعاطي المخدرات والكحوليات ، على المستوى الفردي أو المحلي ، نجد أنها لا تختلف كثيرا عن نظيرتها على المستوى العالمي أي أنها تتأثر بتيارات وأفكار العولمة الثقافية والاقتصادية .

وعند تحليل ظاهرة العنف هنا يتبيّن لنا الجوانب التالية :-

- أن العنف ، هو جريمة في حد ذاته .،
- العنف هو جريمة بالاختيار .
- العنف هو علاقة من علاقات الجريمة المتعارف عليها .
- العنف يقع دائما على ضحية .
- العنف يعمل من خلال سياق إجرامي .
- العنف يخلق ضحايا ومجرمين .
- العنف يعمل على خلق علاقات للجريمة ويحافظ عليها باستمرار .
- العنف ترجمة أمينة لعلاقة الجريمة بالسلطة والسيطرة .
- العنف غريزة إنسانية كامنة قد يُطلق عنانها بفعل قوى وضغوط خارجية مثل العولمة والبطالة والفقر .

والخلاصة أن العنف جريمة في حد ذاته ، وهو أيضا أثرا تبعياً أو عاقبة وخيمة من عواقب الجريمة فلا جريمة بدون عنف ، فمن خلال العنف تنشأ بيئة خصبة وسياق اجتماعي تنبت فيه الجريمة وتترعرع من مكان لآخر . مع مراعاة أن بعض صور العنف قد لا يُنظر لها كجرائم ببعض البنيات الثقافية ، فبعض المجتمعات لا تجد غضاضة في توجيه أشكال من العنف للمومسات أو الداعرات ، كما لا تجد في ضرب الزوج لزوجته أو اغتصاب الزوج لزوجته مشكلة تُصنّف كجريمة ، ما يعني أن الأمر نسبي إلى حد كبير، ولعل هذه إحدى مشكلات القياس والتقدير للجريمة ونواتجها أو تبعاتها على الفرد أو الجماعة أو المجتمع .

ومن خلال نظرتنا السريعة لما يحدث الآن في بقاع عديدة من العالم تبين لنا بما ليس فيه شك أن الإنسانية دخلت في عصر العولمة منعطفا جديدا في العلاقات المصيرية، إذ باتت لغة العنف والغلبة هي اللغة المستعملة بكثرة ، وهذا قد هيمنة العقل القوة علي قوة العقل. وأصبح منطق التهديد المصاحب لعقلية الظلم المفضوحة هو المرجع الوحيد لمعالجة القضايا المصيرية لشعوب عالم الجنوب.

فما يهمنا هنا يتمثل في معرفة كيف تم علاج جدلية العنف والسلم في العولمة بهذا المنطق، خاصة بعد حرب الخليج حيث أفرزت الظروف الجغراسياسية أطروحات أيديولوجية جديدة تمثلت في حق التدخل السياسي و العسكري في شئون الغير ، أو مثل حق التدخل باسم الدفاع عن مصالح حيوية أو مثل محاربة الإرهاب أينما كان ومن ثم فقد قام الوضع الراهن في الحياة السياسية العالميةو إستراتيجية العنف الموجه علي نشر الرعب والرهبة في كل مكان من العالم بواسطة التخويف المتواصل والإعلان الصريح بالقوة التي تترصد كل تعارض وكل خروج عن سلطة النظام العالمي. بل أشعل هذا النظام نار الحرب في مناطق عديدة من العالم تتكاثر وتتنوع أحيانا وتقل في أخري خدمة لمصالح رأس المال الحيوية، فلا غرابة أن تتحدد أشكال العنف واستراتيجياتها حسب أهدافها ومقاصدها، لان الهيمنة بالقوة والظلم لا تنتج إلاّ الصمود بالقوة والإرهاب. لان الإرهاب في كنهه هو أقصي درجات العنف وأشده

لأنه لا يعترف بأن الحياة حقا للغير ما لم يكف الغير عن هيمنته، فاستهدف بذلك السياسي والعسكري والمدني والمنشآت والرموز والنساء والأطفال وغيرهم علي حد السواء ، دون ترو أو إعمال للعقل.

وهذه الطريقة العنيفة التي يمارسها النظام العالمي الجديد في فرض العولمة علي الجميع وكأنها الحل الأوحد الممكن للعيش لا بد أن تنتج ردود فعل متفاوتة ومتنوعة، تبدأ بحركات الاستنكار الثقافي وبردود فعل المثقفين عن طريق الكتب والمجلات والصحف وتنتهي بالإرهاب العشوائي مرورا بالمظاهرات السلمية والعنيفة. فالعنف يولد العنف حتما، والقهر المستمر يولد اليأس ، وقد يؤدي اليأس إلي القنوط وهذا إلي التمرد، والتمرد يؤدي إلي الإرهاب أحيانا. فالنضال ضد هذه الحروب التي تقوم بها العولمة من حين لآخر لفرض أيديولوجيتها وخدمة مصالحها، يكون حتما بالمقاومة والصمود علي الصعيدين الفكري والعملي، وقد يأخذ هذا الصمود صبغة عنيفة أيضا لأنه إذا ما فقد العقل دوره في المجتمع الإنساني السلمي واضمحل التعقل في معالجة الشؤون الإنسانية فان الحرب كما يذهب إلي ذلك الفيلسوف الألماني **كانط** يمكن أن تقوم بما كان يقوم به العقل عادة .ولكن الصمود يمكن أن يأخذ أيضا نهج التفكير والتعقل ، ,ومناهج التحاور والتعايش. ولكن التعقل لا يكون أصلا استسلاما واستكانة، بل هو نضال يومي ومقاومة مستمرة ضد الاستبداد وضد كل اللامعقول في العالم.

رابعاً) الجريمة والعوز المعولم:

يُنظر اليوم للفقر على أنه ظاهرة اجتماعية بخلاف ما كان يراه البعض قديما من أنه سمة لصيقة بالفرد فقط ، ولأن الفقر قضية أو مشكلة اجتماعية ، فالفقراء هم نتاج طبيعي لمشكلات بنيوية في المجتمع فرضت عليهم ظروفا اقتصادية قهرية واجتماعية قاسية ، وبالطبع يصبح الفقر مبررا قويا وكافيا لظهور ورواج الجريمة وبخاصة بين الفئات الأشدّ تمرداً وثورة على المجتمع وهم الشباب والمراهقين، ويعتبر الفقر لصيق أو حميم لعامل اللامساواة وغياب العدل والعدالة الاجتماعية والجنائية

لـذا يُعـد رذيلـة اجتماعيـة تخشـاه كافـة المجتمعـات البشـرية المعاصـرة وتتحسّـب لـه بالدراسـات والبحـوث للتخلـص منـه أو علـى الأقـل للتخفيـف مـن قسـوته علـى الفـرد أو الجماعـة أو المجتمـع .

ويعـرف الفقـر بأنـه خلـل يصيـب دخـل الفـرد أو مقدرتـه علـى الكسـب برغـم رغبتـه في هـذا ومقدرتـه علـى ذلـك ، ومـن ثـم نجـد أن الفقـر لصيـق بسـمات الحرمـان والعـوز والفاقـة وتدنـي المسـتوى المعيشـي والصحـي والتعليمـي ومـن ثـم الثقـافي لصاحبـه ومـا لـم تكـن هنـاك قـوة خارجيـة تنتشـل الفقيـر مـن فقـره فلـن يسـتطيع أن يخـرج مـن مصيـدة الفقـر الجهنميـة مـن تلقـاء نفسـه، فالفقيـر عاجـز عـن الوصـول لخدمـة صحيـة جيـدة أو مناسـبة اومـن ثـم فهـو دائمـا عليـل الجسـد ، مسـتواه التعليمـي متدنـي للغايـة ، وغيـر قـادر إن أُتيحـت لـه فرصـة التعليـم علـى تحقيـق انجـازات تعليميـة لبؤس حالتـه الصحيـة، ومـن ثـم فالنتيجـة الطبيعيـة صعوبـة الوصـول لفرصـة وظيفيـة مناسـبة ، وهكـذا دائـرة مفرغـة مـن الفقـر ثـم فقـرا أشّـدا إلـى مـا لا نهايـة، ولا ريـب أن الفقـر و الجريمـة وجهـان ، فمهمـا تمسّـك الفقيـر بالمعاييـر والتقاليـد الاجتماعيـة ومهمـا تحصّـن بالقيـم ، فلـن يملـك الصبـر طويـلا علـى هـذا ، فحالـة العـوز والفاقـة الشـديدة والاحتيـاج الشـديد للخدمـات والسـلع الأساسـية تضغـط عليـه بشـدة ، وتتفاقـم الأمـور سـوءا إذا كان الفقيـر ربّ أسـرة أو عائـلا لأحـد .

ومـع قتامـة الصـورة ، فأعـداد الفقـراء الذيـن يتجهـون للجريمـة وبخاصـة السـرقة وتسـوّر البيـوت، هـم فئـة قليلـة بالمقارنـة بغيرهـم مـن غالبيـة الفقـراء ممـن يسـيرون بحالـة الفقـر هـذه طـوال حياتهـم جاهديـن علـى الفـرار مـن نيـر الفقـر . و عندمـا يقتـرن التهميـش الاجتماعـي بالفقـر تتصاعـد الأمـور وتأخـذ منحـى خطيـرا ومختلفـا ، ولا يصبـح أمـام الفقيـر سـوى الجريمـة موئـلا و ملجـأ لـه للإبفـاء باحتياجاتـه الأساسـية واحتياجـات أسـرته، وكمـا ذكرنـا فالفقـر هاجـس كبيـر وشـبح مرعـب للحكومـات المعاصـرة يقلـق لهـا مضجعهـا ليـل نهـار وتخشـاه خشـيتها لفقـدان الاسـتقرار السياسـي والاجتماعـي بهـا .لـذا تُصـاغ الإسـتراتيجيات والسياسـات والبرامـج الاجتماعيـة المختلفـة للتصـدي لـه والتعامـل معـه لتجنـب تبعاتـه السـلبية.

خامساً) الانتقائية وثقافة التهميش:

من التضليل الفكري أن نشيرإلى وجود علاقة أُحادية الاتجاه بين الجريمة والتهميش ، أي أن الجريمة هي نتاج فقط للتهميش، فثمة دراسات عديد أسفرت عن وجود علاقة مزدوجة بين العنصرين، بمعنى أن التهميش يروّج للجريمة كما أن الأخيرة تعمل على نشر ثقافة التهميش وترسيخها في المجتمع ضد فئات سكانية معينة ولصالح أخريات أكثر نفوذاً وقوةً وبأساً، فالجريمة قد يكون لها ردّ فعل من جانب المجتمع يتمثل في فرض التهميش على مرتكبيها أو على أسرهم أو المناطق التي يحيون بها ، فكما يكون التهميش سببا برواج وانتشار الجريمة بمختلف أشكالها فإن الجريمة بدورها يمكن أن تُسرع أو أن تزيد من حدة وقسوة عملية التهميش الاجتماعي .

وقد يحدث التهميش أيضا خلال عملية فرض القانون على المجتمع ، إذ في أحايين كثيرة ما يُفرض القانون بطريقة انتقائية ، بمعنى أن يُفرض على طائفة وأن تتحايل النصوص لإخراج أخرى من تحت طائلته أو العقوبات الواردة فيه . وعند الحديث عن الفكر الانتقائي عند تطبيق القانون في المجتمع نجد أن التمييز العنصري والإثني والنوعي والجنسي هو الذي يثور إلى الذهن . حتى أن البعض يربط بين التهميش الاجتماعي كعملية مستمرة وجارية وبين التطبيق الانتقائي للقانون في المجتمع وبين شيوع أنواع كثيرة من التمييز ضد العديد من الفئات الاجتماعية ،ولعل النقطة السابقة تفرض علينا الحديث عن العدالة الجنائية كإستراتيجية للحدّ من الجريمة ، والمنظّمة منها على وجه الخصوص ، على أن التطبيق العملي لمفهوم العدالة الجنائية رهن بضرورة خضوع كافة المواطنين والجماعات بالمجتمع أمام القانون سواء.

والمتتبع لتطبيق العدالة الجنائية بدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية يجد أن الأثرياء لا يخضعون للقانون بذات المعاملة أو الممارسة الجنائية التي يتعامل بها الفقراء، فالفقير دائما محل ريبة وشك ، وهو من ثم موضع اتهام إلى أن يثبت العكس على النقيض تماما من الفرضية القانونية والدستورية التي تنصّ على أن

المتهم بريء حتى تثبت إدانته بصورة فعلية ومن خلال تدابير وإجراءات قانونية معلنة للكافة ، بينما نجد أن الغني أو الفرد الثري محل ترحيب من مختلف القوى الاجتماعية الأخرى وهو ابعد ما يكون بسلوكياته من وجهة نظرهم عن الجريمة أو السلوك الإجرامي بل يجحد دائما من يلتمس له العذر .

وخلاصة القول أن ثمة علاقة طردية وشيجة بين غياب العدالة الجنائية وبين شيوع الجريمة في المجتمعات المعاصرة على نطاق واسع وكبير ، إذ تختفي العدالة مرهون إلي حد كبير بالغياب الكامل للعدالة الجنائية شيوع ممارسات التهميش الاجتماعي . وهنا نركز على الدور الهام الذي يمكن للدولة أن تلعبه في التصدي لحالات فقدان أو غياب العدالة الجنائية ، من خلال إقرار نصوص تشريعية وقانونية ترسّخ مساواة الكافة أمام القانون دون تمييز كما تعمل على التخفيف من حدة وقسوة التهميش الاجتماعي .

وكما اشرنا سلفا ، فإن غياب التنظيم الاجتماعي الجيد وشيوع الفقر والبطالة وتدهور العلاقات الإنسانية في الحضر والريف فصلا عن زيادة حدة عمليات التهميش الاجتماعي ، فإن مناخ أو سياق الجريمة بعلاقاتها المختلفة تتخلقّ أو تتشكّل بصورة سريعة، والنتيجة الطبيعية لكل ما سبق هى أن يُصبح السلوك الإجرامي تطبيق فعلي لغياب القانون ورداءة التنظيم الاجتماعي وفقدان المعايير والتقاليد الاجتماعية ، أي أن النشاط الإجرامي هو وليد غير شرعي للواقع الاجتماعي المرير ،وبالتالي إذا أراد مجتمع ما أن يتغلب على الجريمة به فيجب عليه بداية أن يعمل على التخطيط الجيد والجديّ للتعامل مع العناصر أو المسببات المرتبطة بنشأة أو ظهور هذه الجريمة من تهميش اجتماعي أو تدهور مجتمعي أو رداءة في التنظيم الاجتماعي بمختلف أبعادها .

سادساً) العولمة وجرائم البطالة والمتعطلين :

للتنمية الاقتصادية آثارا إيجابية وأخرى سلبية ومن هذه السلبية أنها قد تتسبب في وجود جيوش جرّارة من المتعطلين عن العمل والراغبين فيه من الشباب والمراهقين،

كما أن برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة للسوق والاقتصاد تتسبب في ضآلة الدخول المتاحة لهؤلاء، كما أن التطلعات الكبيرة والمتزايدة تحت وطأة الخيارات الحياتية التي تتيحها العولمة بكل قدّها وقديدها ، تجعل نسبة من أفراد المجتمع لا يجدون سبيلاً للوصول لنوعية حياة أفضل سوى أن تسلك مسلكا غير شرعي مناقض للقانون والعُرف السائد في المجتمع .

لذا فلا ريب أن الجريمة نتاج وإفراز طبيعي لبطالة قاسية على الشباب في المجتمع ،ومع أن غالبية الشباب المتعطل لا تسلك هذا المسلك الإجرامي ، إلاّ أننا لا يمكن أن نغض الطرف عن العلاقة الحتمية بين الأمرين ، فالبطالة تعني في النهاية سلوكيات وممارسات إجرامية للمتعطلين عن العمل ، رغبة من هؤلاء للوصول إلى ما يسد رمقهم أو يحقق لهم الحدود الدنيا من المستويات المعيشية العالية والمتفاوتة التي يرونها محيطة بهم من كل جانب.

فللبطالة تأثير على المجتمع أشد ضراوة وقسوة من الفقر ، إذ أن البطالة لا تُصيب سوى الفئات القادرة على العمل والطامحة بتغيير نوعية الحياة لديها ، ولديها من القدرة والرغبة والقوة ما يمكنها أن تحقق هذا وذاك بسهولة، وتتجلى مشكلات البطالة من عنف مجتمعي أو جرائم بأشكالها المختلفة في البلدان التي تعاني من تحولات سياسية واقتصادية مثل التحول من النظام الاشتراكي الى الرأسمالي ، أو في البلدان التي تمر بحالات اضطراب اقتصادي واجتماعي « تقلبّات اقتصادية شديدة « ومنها الكثير من البلدان النامية أو الآخذة في النمو، وتكمن خطورة مشكلات البطالة ، ليست في النوعية قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل من البطالة ، بل في البطالة المزمنة أو الهيكلية البنيوية « طويلة الأجل « فتحدث مشكلات مثل الاضطراب الاجتماعي والسياسي وتحلل أو اهتزاز قبضة الدولة على المجتمع ، حيث تشيع وتنتشر كثير من الجرائم ، ولا يقتصر أثر أو تأثير البطالة على الجريمة على المستوى المحلي فقط بل هي ظاهرة أو علاقة قوية واضحة حتى على المستوى العالمي فعلى سبيل المثال نجد أن للعولمة دورا قويا وكبيرا في تعطيل أعداد كبيرة من الشباب القادر على العمل

والراغب فيه ، نتيجة الهيمنة على الأسواق أو لتغيير الفنون الإنتاجية أو لتقادم المهن والوظائف التي يعمل بها هؤلاء ، أو ربما لعمليات الاندماج والتداخل بين المنظمات الربحية وبعضها البعض .

ومن ثم فالعولمة يمكن أن تتسبب في خلق جيوش من العاطلين عن العمل ، وتبعا للتفسيرات الليبرالية فإن البطالة ليست من وجهة نظر هؤلاء شرا مطلقا بل هي في جانب منها خيرا للمجتمع فمن خلالها يمكن دائما الضغط على الاتحادات والنقابات العمالية ومن ثم تنخفض الأجور وبالتالي تتدنى التكلفة النهائية للسلعة أو المُنتج بشكل كبير . وبصفة عامة وبعيدا عن هذا الجدل الفكري ، فإن للبطالة مساوئ عدة منها :-

- أنها تعمل على تهميش طاقات إنتاجية قادرة على العمل وتمثل خطرا على المجتمع في ذات الوقت .
- أنها تخلق تناقضات بين المستويات المعيشية لمن يعمل ويملك الدخل والمال ومن لا يملك شيئا .
- أن للعولمة تأثيرا سلبيا على نشر البطالة على نطاق واسع على مستوى العالم .
- أن البطالة لها علاقة قوية بالجريمة نشأة ورواجا وانتشارا .

فترك الشباب بدون عمل ، مصدر خطر للفرد « الشاب « وللمجتمع في ذات الوقت، فالبطالة تمثل دافعا قويا للجريمة ، فهؤلاء المتعطلون عن العمل يملكون القدرة على خرق القانون وتحطيم القواعد التي قام المجتمع عليها فالجريمة هنا تصبح خيارا وقرارا بالنسبة لهم؛ مما يعني أن هؤلاء الشباب أو المتعطلون هم في الأصل ضحايا للبطالة الموجودة في المجتمع والمفروضة عليهم ، وعموما فإن الكتابات التي ركزت على حتمية العلاقة بين الجريمة والبطالة أو بين الجريمة والظروف الاقتصادية المحيطة بالمجرمين أو المنحرفين ، كثيرة وبعضها يرتد لعقود عديدة من الزمن .

ومن ناحية ثانية نلاحظ أن للبطالة تأثيرا قويًا على حالة التحلل والتفسخ الاجتماعي التي يمر بها المجتمع ، فالدراسات تشير إلى أن الفرد العامل ، المؤهل

علميا وعمليا ، ابعد ما يكون عن الجريمة والعنف . كما يكون حريصا أشد الحرص على وضعيته الاقتصادية والاجتماعية ، إذ أن الغُبن والإحساس بالظلم الاجتماعي عامل رئيسي في التأثير على دافعية المراهق أو الشاب للجريمة والعنف المجتمعي، ومع هذا يرى آخرون بأن الجريمة لا ترتبط دائما بالتعطل عن العمل أو بالبطالة بل قد ترتبط بالعمل أو بالوظيفة ، فإصرار الكثير من المنظمات الهادفة للربح اليوم على الاستئثار بنصيب جيد من السوق ، يدفعها دفعا لإجراء ممارسات قد تخالف القوانين المعمول بها في البلد التي تمارس نشاطاتها فيها . وإذا كانت الجريمة هنا اقتصادية بحتة لا ترقى إلى الجرائم التي يرتكبها الفرد ، إلاّ أن المغزى يظل واحداً .

ثمة رابطة قوية بين الجريمة وتعاطي أو إدمان المخدرات ،فقد تتسبب البطالة في إحداث حالة شديدة من الإحباط والاكتئاب لدى قطاعات الشباب المتعطل عن العمل، فلا يجد هؤلاء متنفسًا سوى تعاطي أو إدمان المخدرات أو الكحوليات .

وتكمن مشكلة تعاطي هؤلاء المتعطلون للمخدرات في أن هذه الأخيرة تشجعهم على سلوكيات إجرامية ، نظرا لغياب العقل والمنطق الذي يسيطر على العقل الواعي للفرد فينطلق الشاب أو الفرد في ممارسات سلوكية خطرة بالنفس أو بالغير . فالمخدر يقلل من مقدرة الفرد على السيطرة على انفعالاته الشخصية وقد تتحول هذه بين لحظة وأخرى لسلوك عنيف أو لممارسة إجرامية كما ذكرنا آنفاً، وهنا تتداخل الفواصل بين البراءة والذنب وبين المجرم والضحية ، فيصبح الفرد ضحية البطالة متهما بين عشية وضحاها بسبب سلوكيات غير سوية نتجت عن تعاطي المخدرات ، وإن كان اتجاه الفرد لهذه الحالة ينتج عن رغبة قوية منه في الهروب من واقعه الأليم الذي يعيشه . لذلك صدرت كثير من التشريعات التى تجرم أو تحرم تعاطي المخدرات بغض النظر عن الكمية المتعاطاة ، لما لها من بالغ الأثر السيئ على سلوكيات الفرد .

فالعلاقة قوية هنا بين الجريمة وبين تعاطي أو الترويج للمخدرات من ناحية وبينهما وبين البطالة من ناحية ثانية ، وإن كانت هذه العلاقة من القوة بالمقارنة بأخرى يراها البعض موجودة فعلا ومؤثرة أيضًا على البطالة ونعني بها العلاقة بين

العولمة وبين الأولويات السياسية الدولية . رُبما تكون علاقة العولمة بالاتجار بالمخدرات على المستوى العالمي غير واضحة المعالم ، لكنها تظل قائمة قابلة للدراسة، ولما كانت العولمة اقتصادية في حقيقتها ، فإنها تسعي لتحطيم الأسوار المحيطة بالأسواق المحلية والإقليمية والتركيز على غاية تعظيم الربحية ، فلا شيء يحرّك المنظمة أو الشركات الدولية أو عابرة القوميات والجنسيات سوى الربح .وهذا الدافع الربحي قد يدفع أعضاء الجريمة المنظّمة لتسهيل أو لترويج المخدرات بحثا عن أسواق جديدة أو لضمان الإقبال عليها من جانب الفئات المتعطلة عن العمل بالبلدان النامية .

سابعاً) العولمة وجرائم الجندرة :

فمن المؤكد وحسبما تشير الكثير من الدراسات فإن للجريمة علاقة بالسن أو العمر، فالشباب أكثر ميلا للجريمة والعنف المجتمعي بالمقارنة بكبار السن أو الناضجين من الناس ، كما أن ضيق ذات اليد وندرة الفرص الحياتية المتاحة ، كلها عوامل تدفع النشء للبحث عن خيارات حياتية أفضل ولو عن طريق الجريمة .

كما تكشف نفس الدراسات عن وجود علاقة قوية بين الجريمة و النوع والوضعية الاجتماعية فالفقر والإثنية أو التهميش أو الاستبعاد الاجتماعي والتمييز بحسب اللون أو العرق أو المعتقد كلها عوامل تلعب دورا كبيرا في تقوية النزعة الإجرامية لدى الفرد وتجعله ساخطا ناقما على المجتمع المحيط به، ومن ثم نجد أن الفرد هنا يميل إلى تبرير سلوكياته الإجرامية من وجهة نظر المجتمع ، والعادلة من وجهة نظره هو بدعوى رغبته في العيش والوصول للفرصة المناسبة له .

ويؤمن البعض بأن للمنظمات والمؤسسات الموجودة في المجتمع دوراً كبيراً في ترسيخ قيم ثقافية محددة، فشروط العمل المجحفة أو القاسية التي تضعها التشريعات أو القواعد المنظمة لسوق العمل وغياب أو ندرة الفرص والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لهؤلاء الشباب كلها عوامل تُسهم بدورها في تعميق الإحساس بالسخط والقهر الشخصي لدى هؤلاء الناس، وبخلاف هذا نُذكر بأن للأسرة دورا كبيرا في التنشئة الاجتماعية ومن ثم فهي قادرة على التأثير على النشء سلبيا أو إيجابيا

ودفعه دفعا للجريمة ، فتحلل أو تفكك الأسرة وتدهور الروابط العائلية والأُسرية لها دورا وتأثيرا كبيرا على الفرد « المراهق أو الشاب «

ذكرنا آنفاً أن إحساس النشء أو الشباب بأنهم ضحايا للمجتمع يرتبط بعوامل كثيرة لعل أهمها السن أو المرحلة العمرية ، النوع ، الظروف الاجتماعية والوضعية الاقتصادية لهم ، ومنها على الأخص غياب أو ندرة الفرص المتاحة أمام هؤلاء، الجدير بالذكر أن ما يجري على الشباب من مؤثرات وضغوط تدفعهم دفعا لعالم الجريمة، تؤثر أيضا على كبار السن ، لكن هؤلاء لا يملكون حولا ولا قوة في غالبية الأحيان للثورة على أواضعهم المتدنية هذه، على العكس من الشباب الذي يتميز بامتلاكه للقوة والقدرة على التمرد والخروج على المجتمع إذا استشعر ظلما أو جورا وقع عليه .

خلال ما سبق من تحليل نظري يمكن استخلاص أن للتهميش علاقة أو تأثيرا قويا على السلوكيات الإجرامية في المجتمع ، كما أدركنا أن التهميش نتاج طبيعي لعمليات تنمية اجتماعية واقتصادية مستمرة فدائما ما تأتي التنمية ببنيات ثقافية وطبقات اجتماعية وتزيح من طريقها أخرى قائمة مستقرة ، ومن السمات التي تميز التهميش الاجتماعي أو الدالة على وجوده :-

- البطالة المريعة بين الشباب .
- الإحساس الاغتراب والعزلة الاجتماعية بين فئات وطبقات سكانية اجتماعية لصالح أخرى مهيمنة .
- قلة أو ندرة التعليم بين هؤلاء المهمّشون .
- الفقر المدقع الضارب بجذوره الشديدة بين أبناء هذه الطبقات .
- التشرد والافتقار للمسكن المناسب .

وتعتبر الجريمة ومن وجهة نظر الكثيرين من علماء الاجتماع عبارة عن رد فعل طبيعي على سيادة وانتشار بنية ثقافية مصحوبة بتهميش اجتماعي كبير لبنيات وثقافات فرعية أخرى مما يعني أن الجريمة تُعد أو يُنظر لها على أنها انعكاس

لعمليات التهميش الاجتماعي المستمرة . وإذا كانت الجريمة خيارا اجتماعيا واقتصاديا مرتبط بعملية تهميش اجتماعي ، فإنها في النهاية خيارات مفروضة من بين جملة من البدائل التي تتعلق أيضا بالجريمة والفقر والخروج على القواعد والمعايير الثقافية السائدة في المجتمع،لذلك تقوم كافة الإستراتيجيات الاجتماعية الموضوعة لمناهضة الجريمة على التعامل مبدئيا مع مبررات نشأتها أو رواجها ومنها العمل على التغلب على التهميش الاجتماعي بكل مستوياته ودرجاته.

ثامناً) العولمة والفُجر الأمريكى المشروع : النموذج العراقى

تمر معظم المجتمعات بظروف متعددة تسهم فى إحداث تغيرات كثيرة فى البنية الاجتماعية بها، وقد تكون هذه الظروف طبيعية نتيجة للنمو والتطور الاجتماعي التلقائى الذى يحدث للمجتمع، أو أن تكون نتاجاً لظروف اقتصادية أو تحولات مادية سريعة، وأحلك هذه الظروف وأشدها أثراً هى تلك التى تعيشها الشعوب نتيجة لتعرضها لأنواع مختلفة من الأزمات والكوارث سواء الطبيعية منها كالزلازل والبراكين، أو ما هى بفعل الإنسان كالحروب والغزوات، والتى عادة ما ينتج عنها تغيرات فجة فى تركيبة المجتمع، وينتج عن ذلك هزات سريعة وشديدة فى قيم وسلوكيات الأفراد، والتى تستمر فى حاله عدم الاستقرار لفترات متباينة حسب طبيعة كل مجتمع، تترسخ بعدها شيئاً فشيئاً أنماط سلوكية واتجاهات مختلفة عما كانت عليه قيم واتجاهات الفرد وسلوكياته قبل حدوث تلك الهزات فى المعايير الشخصية للفرد خاصة وأن الأحداث الهامة والظروف الاضطرارية لها دور أساسى فى تغيير قيم الأفراد وسلوكياتهم من ناحية، وتباين وعمق مشكلاتهم والأزمات التى يتعرضون لها من ناحية أخرى .

والناظر لدولة العراق يجد أنها قد مرت بكثير من المتغيرات، أولها اكتشاف النفط وما تبعه من تحولات جذرية تلقائية حدثت فى ذلك الوقت، وساهمت فى بناء شخصية الإنسان العراقى، وتبنية لكثير من القيم والاتجاهات التى تتناسب مع مجريات عصره الحديث، وفى نفس الوقت متأصلة بداخله القيم والاتجاهات

التى ورثها من حياته الصحراوية والبحرية القاسية والتى عاشها من أجل البقاء، فالماضى بتجاربه وتراثه وأصوله الحضارية والحاضر بإمكاناته وظروفه المادية يسهم كل منهما فى التخطيط لصورة المستقبل الذى يسعى الإنسان الى تحقيقه، فبدلاً من أن يستغل النظام العراقى موارده فى تحقيق الرخاء والاطمئنان لأفراده فقد أصبح نظاماً يقوم على أسس أيديولوجية تمجد القوة والعنف والبطش على نحو شامل فى تعامله مع المجتمع المدنى العراقى، وذلك على نسق النظم الشمولية والنازية والفاشية و الستالينية، وقد أكدت هذه الحقيقة جميع التقارير التى صدرت عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كما أكدتها تقارير منظمة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية ويكون من الطبيعي أن يتعامل هذا النمط من نظم الحكم مع الدول الأخرى من نفس منطلق القوة والعنف حتى سنحت له الفرصة لذلك فى تقديره .

ومن المعلوم أن العراق كان يعانى من تناقض واضح بين ضخامة المؤسسة العسكرية والتوسع المذهل لجهاز الأمن القمعى، ولأجهزه الدولة البيروقراطية والحزبية من ناحية، والتدهور الاقتصادى المتزايد من الناحية الأخرى نتيجة للإدارة التسلطية غير الرشيدة للاقتصاد الوطنى، وقد أسفرت الحرب العراقية الإيرانية عن تزايد حدة هذا التناقض والذى تمثل فى وجود بنية عسكرية وأمنية عملاقة من جانب، ودمار واسع النطاق للبنية الأساسية وللجهاز الإنتاجي من الجانب الأخر .

وكان فى وسع النظام العراقى بعد وقف الحرب مع إيران أن يتدارك خطورة هذا الوضع بأن يقدم على إصلاح إقتصادى جذرى يرفع عن الشعب قدراً من المعاناة التى قاسى منها طوال عشرين عاماً من الحروب الداخلية والخارجية، ولكن الإصلاح الاقتصادى الجاد كان يتطلب تحقيق أمرين : أولهما تخفيض ملموس للإنفاق العسكرى من ناحية والتخلى عن الإدارة التسلطية العميقة للإقتصاد الوطنى من ناحية أخرى ولكن الطبيعة التسلطية كانت تتعارض بشدة مع هذا التوجيه الرشيد، فلم يكن من المتصور أن يقبل النظام تقليص مؤسسته العسكرية التى تمثل ركيزة

أساسية لإستمراره فى الحكم، ولذلك لم يسفر وقف الحرب مع إيران عن تخفيض للإنفاق العسكرى، ولكن أوى الى توسع فى برامجه العسكرية وزيادة تكاليف الإحتفاظ ببنية عسكرية عملاقة .

ووحدت القيادة العراقية التى تأصلت فيها عبادة القوة والعنف أن العلاج السريع للمشكلة الاقتصادية المتفاقمة إنما تكمن فى محاولة الاستيلاء على الثروة النفطية والمالية للكويت، وتصوير عملية القرصنة هذه على أنها إحياء للمشروع القومى العربى وأن صدام حسين هو أكثر القادة العرب حرصاً على مصلحة الأمة ونهضتها وتقدمها، بينما هو فى حقيقته حاكم مستبد ومغامر جلب على الشعب العراقى وعلى الأمة العربية قاطبة الكوارث بسبب مغامراته العسكرية فى الداخل والخارج.

وتعتبر مرحلة الغزو وهذه مرحلة جديدة وتحولاً جامحاً جعل البنية الاجتماعية فى المجتمع العراقى أكثر تأزماً، اذ كانت معظم المشكلات والأزمات التى يتعرض الشعب العراقى نتاجاً لتسلط القيادة العسكرية فيه، والتى تسببت فى ضعف هذه البنية وعدم تمثيلها على كافة المستويات، وهضم كثير من حقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وأصبح مفروضاً على هذا الشعب أن يتحول من هدفه فى البقاء وتحسين حاضره ومستقبله الى الدفاع عن وطنه، فبعد الغزو العراقى للكويت أبدى الأمريكيون تخوفهم بأن الضحية القادمة فى قائمة أولويات صدام حسين قد تكون المملكة العربية السعودية، فهرع هؤلاء لمساعدتها وبعد موافقة المملكة العربية السعودية على احتضان القوات الأمريكية وضع الرئيس جورج بوش الأب هدفاً جديدا إلى جانب ردع التهديدات العراقية للسعودية إلى غزو معاكس للكويت .

وبدأ الأمريكيون حربهم على العراق فى ١٩٩١/١/١٧ واستمرت هذه الحرب لمده ٤٢ يوماً، منها أربعة أيام هى الحرب البرية وكانت وكان نتيجتها تحرير الكويت وتدمير جيش العراق وهزيمة الحرس الجمهوري .

ومنذ ذلك الوقت عاش الشعب العراقى مأساة إنسانية شديدة تمثلت فى ضعف البنية الاقتصادية، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحصار الاقتصادى على العراق، وزادت المجاعة وانتشرت الأمراض ولا سيما فى شمال العراق، كما شهد المجتمع العراقى انهياراً فى نسق الرعاية الصحية، وانكفآ النظام العراقى على همومه أكثر من ثلاثة عشر عاماً، عانى فيها الشعب العراقى أشد المعاناة من تسلط القيادة وانهيار كافة النظم الاجتماعية والاقتصادية الثقافية والسياسية والصحية، وضعفت الحركة الثقافية فى بغداد ولم يظهر لها وجود واتجه المثقفون والفنانون العراقيون إلى الخروج من العراق الى الدول العربية والأجنبية المجاورة، ونظراً لانهيار النظام الاقتصادى فقد انهار فى أثره النسق التعليمى وارتفعت معدلات الأمية .

ولم يبق الحال هكذا طويلاً بلا ازداد سوءً وتأزماً، ففى هذا العام (٢٠٠٣) شهد العراق غزواً أمريكياً وبريطانياً استهدف تدمير العراق والسيطرة على موارده الطبيعية والنفطية من خلال الإطاحة بالنظام العسكري القائم بدعوى البحث عن أسلحة الدمار الشامل وتحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط، وأصبح الإنسان العراقى ليس خائفاً فقط على حاضره كما كان من قبل ولكن على مستقبله .

حيث أحدث هذا الغزو هزه عنيفة فى كل القيم واتجاهات الناس ومنذ بدأت الكارثة المسماة (بأزمة الشعب العراقى) والتى استمرت من ٢٠٠٣ حتى الآن مارست فيها قوات التحالف أبشع أنواع التعذيب والاعتداء على الأسر العراقية وخلق حالة من القهر المكثف الشامل الذى تستطيع به قوات الاحتلال تأمين عملية الاستيلاء على المجتمع العراقى والبحث عن قيادات النظام العراقى المخلوع، وهم بالتالى يمارسون كل ما تقوم به الأنظمة فى حالة الحرب والاحتلال من إضطهاد للسكان وإجبارهم على إتباع التعليمات .

لقد أوجد العدوان على العراق صدمه عنيفة فى شمولها للعديد من الآثار الاجتماعية والنفسية والجسمية سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع، وغياب دور المؤسسات الاجتماعية والخدمية المختلفة خاصة وأنهم تعرضوا إلى مؤثرات

مجتمعية وتغيرات فى الحياة المادية، وبالتالى فثمة تغير لابد أن يلحق باتجاهاتهم وميولهم وقيمهم التى تعبر عن الحالة الوجدانية القائمة وأرائهم فيما يتعلق بموضوع معين من حيث رفضه أو قبوله ودرجة هذا الرفض أو القبول .

فمازال الإنسان العراقي يواجه تهديداً خطيراً لحياته وحياة أولاده أو زوجته أو أسرته أو أقاربه أو أصدقائه أو التهديد لسلامه بدنه بالجرح أو التهشيم أو التشويه أو البتر أو التخريب أو الإتلاف أو الهدم لمنزله أو ممتلكاته على أن يكون ذلك فى صوره حادث أو هجوم مفاجئ، ونتيجة لأزمة الاحتلال كان من المتوقع ظهور بعض القيم السلبية لدى الإنسان العراقى أهمها :

١. سيادة منطق القوة على حساب الحوار والتفاهم .

٢. ضعف الإنتماء العربى الإسلامى .

٣. الترقب والحزر والشك فى الآخرين .

٤. اهتزاز مفاهيم العدل بروافد المختلفة .

٥. تعمق الإحساس بالحزن والخوف والقهر والقمع وعد الاستقرار .

وكما قولنا سلفاً أن الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب واحدة فى معظم الأحيان وإن كانت تختلف حدتها من دولة لأخرى وحسب الأطراف الداخلة فى الصراع، ولما كانت الدراسات التى أجريت عن هذه الآثار فى المجتمع العراقى تم أكثرها من خلال متابعة البث الإعلامى اليومى لهذا الصراع وما ينشر عنه فى الصحف والمجلات العربية والأجنبية اليوم يمكن رصد هذه الآثار كما يلى :

أولاً) الآثار النفسية للحرب الأنجلو أمريكية على العراق :

١- للحرب تأثيراتها النفسية المتعددة على الأطفال من خلال أربعة مجالات هى التعرض لصدمات نفسية عن طريق مشاهدة أحداث القتل والاختطاف، كذلك فقدان أحد أفراد الأسرة بالموت أو بالأسر وظهور اضطرابات فى النوم والإحساس بالخوف نتيجة للاحتلال، ومن ثم التغيير فى الطموحات .

٢- تؤثر ظروف الحرب على عادات النوم والأحلام عند الشباب وخاصة الذين تكون مدنهم أهدافاً للعدوان مثل الموصل وبغداد وتكريت والفالوجة، فهذه الظروف تؤدى الى الشعور بالقلق والتوتر والرغبة فى الإنتقام من الأعداء .

٣- إن التغيرات الحضارية وما يصحبها من تحولات سريعة فى المجتمع كالحرب والكوارث لها تأثيرها العميق على الظروف المعيشية للإنسان فى العمل والاستقرار الأسرى وضمان للاحتياجات الأساسية، حيث عمل الغزو الأنجلو أمريكى للعراق على تشتيت المجتمع العراقى وهجر الكثير من المواطنين لأشغالهم، فضلاً عن هجرتهم الى الدول المجاورة طلباً للحماية وحفاظاً على البقاء .

٤- إن من أبرز الآثار النفسية المصاحبة للغزو :

- المغالاة فى تخزين الأغذية
- استمرارية التسلح الشخصي وتحسين الذخائر الحية .
- عدم القدرة على التعامل مع الأحداث الخارجية الأخرى .
- الارتجاف عند سماع الأصوات العادية .
- الرغبة فى الإنتقام .
- انحسار عمليات التفكير .
- انتشار الأمراض والإضطرابات النفسية كالفصام والاكتئاب واليأس ومشاعر النقص والدونية .

ثانياً) الآثار الاجتماعية للحرب انجلوامريكية على العراق:

- إزالة بعض الحواجز الاجتماعية كالانتماءات القبلية والعرقية .
- تفاقم الاتجاه السلبى نحو ترك البلاد أثناء الغزو .
- التكافل الاجتماعى .

- أوضاع حالات الزواج والطرق .
- التخلص من بعض أشكال العمالة الأجنبية .
- انهيار المؤسسات التعليمية وارتفاع معدلات الأمية .
- تزايد معدلات البطالة بكل أشكالها نتيجة للخوف من أعمال القمع والتفجيرات التى تحدثها قوات الاحتلال .
- ارتفاع معدلات الاضطرابات والتفكك الأسرى نظراً لفقدان أحد الوالدين والأبناء فى أحدى الحوادث .

فإن مما هو مؤكد أن آثار الحرب على العراق قد كان لها مردوداً اجتماعي واقتصاديا ونفسياً خاصاً إذ يدور الصراع بين دولة اتسمت منذ عهد بعيد بانفصال إرادة الشعب عن إرادة النظام الحاكم دائماً يحصد المكاسب والشعب يتكبد المصائب والخسائر، شعب عانى من اضطهاد وضعف وعنف سياسى أكثر من عشرين عاماً وانهيار اجتماعى واقتصادى وصحى أكثر من ثلاثة عشر عاماً منذ فرض الحصار الاقتصادى عليه .

وبين دولتين عظمتين فى العالم هما أمريكا وبريطانيا يدعمان بمساندة عسكرية ومادية من معظم دول العالم، أباح لأنفسهما استخدام القنابل العنقودية واليورانيوم المخصب فى الحرب على هذا الشعب المحاصر، مما يكون له أعمق الأثر فى المستقبل صحياً واجتماعياً ونفسياً واقتصادياً .

●●●